



أبناء مصرية

أكد خلال فعاليات اليوم الثاني للمؤتمر السابع للشباب أن التحول الرقمي أصبح مسألة أمن قومي.. وشهد إطلاق مبادرة «حياة كريمة»

السياسي للمصريين: الدولة ستتغير شكلاً ومضموناً في المستقبل

«الطيران المدني»: تحصيل 25 دولاراً من المسافرين عبر الموانئ والمطارات

والانتظار والإيواء بنسبة 15٪، وتحصيل دولارين أميركيين عن كل راكب بكل المطارات المصرية ما عدا مطار شرم الشيخ الدولي، و4 دولارات بمطار شرم الشيخ الدولي، بغية تطوير النظم والإجراءات الأمنية بالمطارات المصرية، على أن يبدأ العمل بكل ما سبق بدءاً من منتصف نوفمبر المقبل. كما قرر وزير الطيران المدني منح الشركة القابضة لمصر للطيران تخفيضاً بنسبة 50٪ على رسوم الهبوط والانتظار والإيواء لطائرات نقل الركاب التابعة للشركة، وكذلك تخفيض الرسوم الإدارية على فواتير المرافق للشركة لتكون 5٪ بدلاً من 10٪.

القاهرة - ناهد إمام وإ.أ.

أصدر الفريق يونس المصري، وزير الطيران المدني، قراراً بتحصيل 25 دولاراً عن كل راكب بغادر البلاد بطريق الجو على رحلات الخطوط الجوية المنتظمة ورحلات الطائرات «الشارتر»، وذلك مقابل الخدمات التي تؤدي له بالموانئ والمطارات المصرية. ونص القرار، الذي نشر في الجريدة الرسمية أمس على تحصيل 5 دولارات عن كل راكب مغادر على رحلات الخطوط الجوية الداخلية مقابل الخدمات التي تؤدي له. وتضمن القرار كذلك زيادة رسوم الهبوط



الرئيس السيسي مع خريجي الدفعة الأولى بالبرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب الأفريقي على هامش فعاليات المؤتمر السابع للشباب أمس

أن المواطنين كانوا متحسين من ذلك وأيضاً الأجهزة والوزارات التي كانت لديها البيانات كاملة، إلا أننا أكدنا أن إنشاء قواعد بيانات كاملة للمجتمع المصري يعد أمناً قومياً للبلاد..

الخدمة الراغب في الحصول على المعاش، أما في حالة وجود قواعد البيانات فإنه بمجرد الوفاة أو الطلاق نستطيع أن نصل للناس ونتعامل معهم وناخذ القرارات.. وأضاف: «بمجرد أن وزارة التضامن الاجتماعي تقوم بإجراء معاش لشخص ما تحتاج إلى إجراءات ورقية يتم تنفيذها بواسطة متلقي

مثل موضوع مكافحة الفساد الذي يهتم به المواطن، فمثلاً استبعدنا حسب البيانات الموجودة لدينا في وزارة التموين.. واستطرد: «لو استطعنا كما وعدني الوكيل أكرم عبدالباسط وكيل هيئة الرقابة الإدارية ود. عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

أوضح قائلاً: «عن طريق قواعد البيانات المكتملة سوف نستطيع أن نتوصل من خلال دراسة البيانات أن النمو الصحي لقرية أقل من القرى المجاورة لها، قبل ذلك كنا نقوم بعمل مسح كامل ويحتاج وقتاً طويلاً وجهداً وتكلفة مالية إلا أن قواعد البيانات، طالما أنها مستكملة ومحكمة ودقيقة، يمكن أن تجعلنا قادرين على متابعة كل شيء في مصر ليس فقط لمكافحة الفساد ولكن لمساعدة الناس وتسهيل حياتهم»، مشيراً إلى «أن هذا الموضوع مهم جداً وسنحقق منه نتائج

التفاصيل على موقع الأنباء
www.alanba.com.kw

البرلمان: الدروس الخصوصية تلتهم 37٪ من ميزانية الأسرة المصرية

الجديد، بداية لتقليل انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية.

وطالب عدد كبير من النواب بتجريم مراكز الدروس الخصوصية، وتوقيع عقوبات على من يقوم بالعمل بها. من جهة أخرى، قال السيد عطا رئيس قطاع التعليم بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمشرّف العام على مكتب التنسيق، إن عدد المتقدمين لتنسيق المرحلة الثانية للقبول بالجامعات بلغ حتى أمس 35 ألف طالب وطالبة للعام الجامعي 2020/2019. وأكد رئيس قطاع التعليم بالوزارة انتظام سير إجراءات إدخال الطلاب رغباتهم عبر موقع التنسيق الإلكتروني من دون أي شكوى، موجهاً الطلاب إلى ضرورة كتابة رغباتهم بطريقة سليمة وصحيحة. وأشار إلى أن تنسيق المرحلة الثانية للقبول بالجامعات مستمر حتى مساء يوم الأحد المقبل الموافق الرابع من أغسطس الجاري.

القاهرة - مجدي عبدالرحمن

كشف تقرير صادر حديثاً عن مجلس النواب أن 37٪ من موارد الأسرة المصرية تستهلكها الدروس الخصوصية في الوقت الذي طالب فيه أكثر من 230 نائبا في البرلمان بإغلاق جميع مراكز الدروس الخصوصية باعتبارها تمثل خطراً على الأسر وحياتها المعيشية وترتّب عليها مشاكل اقتصادية كبيرة يتختم التخلص منها. داعين إلى القضاء على الدروس الخصوصية اعتباراً من العام الدراسي الجديد الذي ينطلق في سبتمبر المقبل.

وأشار التقرير البرلماني إلى أن الدروس الخصوصية لم تعد تقتصر فقط على المدارس، بل أصبحت منتشرة أيضاً في الجامعات، مؤكداً ضرورة قيام الحكومة بإجراءات من شأنها الحد من هذه الظاهرة، معرباً عن أمله في أن يكون النظام التعليمي

تكريم خريجي البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب الأفريقي

وقام الرئيس السيسي بإهداء درع تذكارية بمناسبة التخرج لكل من: الطالب اليك جونيور من أوغندا، والطالب جون ماجوك من جنوب السودان، والطالبة صباح كبشور من السودان، والطالب فيبان جابريميسكال من إثيوبيا، والطالبة

ندا إبراهيم من ليبيا، وعقب ذلك تم التقاط صورة تذكارية للرئيس السيسي وهو يتوسط مجموعة من خريجي الدفعة الأولى من البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب الأفريقي للقيادة ومن أساتذة الأكاديمية الوطنية للتدريب.

القاهرة - أ.ش.أ: كرم الرئيس عبدالفتاح السيسي أمس بعض النماذج الواعدة من الشباب الأفريقي من خريجي الدفعة الأولى من البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب الأفريقي للقيادة.

عاشية عيد الجيش اليوم
عون وقّع «الموازنة» وأردفها برسالة استفسار إلى بري.. والحريري متفائل

أبناء لبنانية

عاشية عيد الجيش اليوم

عون وقّع «الموازنة» وأردفها برسالة استفسار إلى بري.. والحريري متفائل



الرئيس ميشال عون مستقبلاً رئيس الحزب الديمقراطي النائب طلال أرسلان والوزراء صالح الفريبي وسليم جريصاتي والياس بو صعب والمدير العام للأمم العام اللواء عباس إبراهيم (محمود الطويل)

بيروت - عمير جبجج

وأخيراً وقّع الرئيس ميشال عون قانون موازنة 2019 وأحالته إلى النشر في الجريدة الرسمية مع إنجاز قطوعات الحسابات وتأمين الموارد اللازمة ضمن مهلة 6 أشهر. واستيقن إذاعة «صوت المدى» الناطقة بلسان التيار الوطني الحر التوقيع الرئاسي بالقول: لا وحدة مسار ومصير بين قانون الموازنة والمادة 80 منه المتعلقة بتوظيف الموظفين الناجحين بامتحانات مجلس الخدمة المدنية، والتبع ذلك بلفت الانتباه إلى عزم الرئيس عون توجيه رسالة إلى مجلس النواب يطلب فيها تفسيراً لأحد بنود المادة 95 من الدستور التي تتناول المناصفة في وظائف الدرجة الأولى وحدها بين المسلمين والمسيحيين. وكان الرئيس نبيه بري تبلغ رغبة الرئيس عون بمراعاة مجلس النواب من خلاله بهذا الخصوص عبر وزير شؤون رئاسة الجمهورية سليم جريصاتي، ورحب بري بهذه الرغبة من حيث كونها حقاً دستورياً لرئيس الجمهورية، في حين لم يعترض أي طرف آخر، ولو على سبيل الجدل، لاعتقادهم أن الهدف من هذه الرسالة تغطية توقيع قانون الموازنة بعد تردد وممانعة، بدليل توجيهها إلى رئيس المجلس مباشرة الذي لا مهلة محددة لأجابته عنها، بينما لو وجهت إلى مجلس النواب لوجب عرضها على المجلس في غضون 3 أيام، ومن هنا كان قول النائب علي بزي أن الرئيس لم يطع على الرسالة بعد.

لحادثة البساتين بوصفه المدخل لانتهاء عطله الحكومة المستمرة منذ شهر كامل، وربما تستمر إلى ما بعد عطلة الأضحي، والتقى اللواء إبراهيم النائب طلال أرسلان عارضاً معه المبادرة الجديدة لرئيس مجلس النواب نبيه بري والتي تلحظ عرض حادثة البساتين على مجلس الوزراء وفق «هندسة نيابية» يتولاها الرئيس بري وتفوض إلى تناصف مجلس الوزراء في التصويت على حالة موضوع البساتين إلى المجلس العدلي (15 × 15)، وفي هذه الحالة يعاد التصويت على صيغة مختلفة، أما بإحالة حادثة البساتين معها حادثة الشويفات إلى المجلس العدلي معاً أو إقرارها بيد الجهة القضائية المعنية، لكن النائب أرسلان لم يوافق، وانتقل اللواء إبراهيم إلى قصر بعيداً حيث وضع الرئيس عون في الإجراء ومن ثم انتقل إلى بيت الوسط للغرض عينه، في حين استقبل الرئيس سعد الحريري رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط معه الوزيران أكرم شهيب ووائل أبو فاعور، وعرض الحريري على جنبلاط مبادرة بري التي رفضها أرسلان، واعتبرت أوساط رئيس المجلس أن مجرد رفض طرف للمبادرة تصبغ خارج التداول. ولوحظ تجنب رئيس الحكومة أو أي من أعضاء حكنته التعرض للرئيس عون أو للتيار الوطني الحر. وقال الحريري في كلمة له بمؤتمر لدعم الصناعة اللبنانية: نحن نعمل ودعوا الباقي يتسلون، مشدداً على أن المواطن سئم من السياسة، داعياً مسجبي المشاكل في البلاد إلى تحمل مسؤولياتهم.

الجواب عن الرسالة جاء في نتائج الحراك المستأنف من جانب اللواء عباس إبراهيم المدير العام للأمم العام العائد من الدوحة على صعيد معالجة الاختلاف السياسي حول المرجعية القضائية

أحوال الأحزاب والزعماء في لبنان

3 - القوات اللبنانية - سفير جعجع

الأساس. القوات خرجت من الانتخابات بانتصار واضح وكانت أكثر من استفاد من القانون الجديد الذي أنصفها وكشف حجمها الشعبي على حقيقته، ومع ذلك لم تنجح في ترجمة انتصارها الانتخابي مع التيار الوطني الحر. في نهايات صوتت للرئيس ميشال عون وأسهمت في وصوله إلى قصر بعيداً. إذا كان الفضل الأساسي في رئاسة عون يعود إلى حزب الله الأقوى على الأرض والذي ذهب في لعبة الفراغ الرئاسي والتعطيل والمرشح الوحيد حتى النهاية، فإن القوات اللبنانية هي التي كسرت حلقة المأزق الرئاسي وأوقفت عملية الدوران في الحلقة المفرغة، وأحدثت التحول الحاسم في مجرى الحركة. فمن دون سعد الحريري والصوت السني ما كان حزب الله قادراً على إبطال عون، ومن دون جعجع والنائب المسيحي الحليف ما كان الحريري ليحظ من سفة إلى أخرى ولم خيار فرنجية إلى خيار عون، مع العلم أن الحريري باعتقاده خيار فرنجية للرئاسة ومن دون التنسيق مع القوات وراء ظهره، هو الذي دفع جعجع إلى الرد باعتقاد خيار عون كخيار وحيد للرد والبقاء في المعادلة. أثمر اتفاق معرباً رئاسياً ووصول عون إلى رئاسة الجمهورية، أي الرئيس الذي يستند إلى تمثيل مسيحي و«شريعة شعبية» أولاً، والرئيس الذي يختاره ويسميه المسيحيون، وهذا ما يحصل لأول مرة منذ الطائف. وبدعما كان الرئيس «التوافقي» الثاني فتمثل في قانون الانتخابات الجديد الذي طالما سعى إليه المسيحيون وطلبوا به لتحسين التمثيل في الموازن، وتطبيق أفضل للطاقف والاقتراب ما أمكن من «المنصفة» الفعلية، وبالفعل حقق قانون التمثيل ممكن للمسيحيين، وكسر التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية الحزبين الأقوى على الساحة المسيحية وبفارق شاسع عن الأحزاب الأخرى، وبعد الانتخابات تشكلت أول حكومة بثقل مسيحي واضح كما ونوعاً، مع حيازة طرفي اتفاق معرب على نصف مقاعدها وحقائب وازنة، وهذا التغيير للموس في الوضعية المسيحية يتيح للقوات اللبنانية أن تقول إن اتفاق معرب كان خياراً صحيحاً، وأن وصول الرئيس القوي إلى رئاسة الجمهورية أحدثت فارقاً في معادلة الحكم والتوازن الوطني. ولكن لا يمكن للقوات أن تسترسل في هذا التقويم الإيجابي لأن اتفاق معرب تعرض لتكسر سريع في مصداقيته ومقوماته وأصبح يعطب أساساً عندما لم يترجم شراكة بين طرفيه في العهد الجديد. وفي موازاة التمسك الحاصل على مستوى الشراكة الوطنية (الإسلامية - المسيحية)، طرأ خلل على مستوى الشراكة المسيحية (قوات - تيار).

العام 2016 كان نقطة التحول الثانية (بعد العام 2005 تاريخ خروجه من السجن السياسي) في مسيرة سفير جعجع السياسية. في بدايات ذلك العام طوت القوات اللبنانية صفحة الخلاف المزمع مع التيار الوطني الحر. في نهايات صوتت للرئيس ميشال عون وأسهمت في وصوله إلى قصر بعيداً. إذا كان الفضل الأساسي في رئاسة عون يعود إلى حزب الله الأقوى على الأرض والذي ذهب في لعبة الفراغ الرئاسي والتعطيل والمرشح الوحيد حتى النهاية، فإن القوات اللبنانية هي التي كسرت حلقة المأزق الرئاسي وأوقفت عملية الدوران في الحلقة المفرغة، وأحدثت التحول الحاسم في مجرى الحركة. فمن دون سعد الحريري والصوت السني ما كان حزب الله قادراً على إبطال عون، ومن دون جعجع والنائب المسيحي الحليف ما كان الحريري ليحظ من سفة إلى أخرى ولم خيار فرنجية إلى خيار عون، مع العلم أن الحريري باعتقاده خيار فرنجية للرئاسة ومن دون التنسيق مع القوات وراء ظهره، هو الذي دفع جعجع إلى الرد باعتقاد خيار عون كخيار وحيد للرد والبقاء في المعادلة. أثمر اتفاق معرباً رئاسياً ووصول عون إلى رئاسة الجمهورية، أي الرئيس الذي يستند إلى تمثيل مسيحي و«شريعة شعبية» أولاً، والرئيس الذي يختاره ويسميه المسيحيون، وهذا ما يحصل لأول مرة منذ الطائف. وبدعما كان الرئيس «التوافقي» الثاني فتمثل في قانون الانتخابات الجديد الذي طالما سعى إليه المسيحيون وطلبوا به لتحسين التمثيل في الموازن، وتطبيق أفضل للطاقف والاقتراب ما أمكن من «المنصفة» الفعلية، وبالفعل حقق قانون التمثيل ممكن للمسيحيين، وكسر التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية الحزبين الأقوى على الساحة المسيحية وبفارق شاسع عن الأحزاب الأخرى، وبعد الانتخابات تشكلت أول حكومة بثقل مسيحي واضح كما ونوعاً، مع حيازة طرفي اتفاق معرب على نصف مقاعدها وحقائب وازنة، وهذا التغيير للموس في الوضعية المسيحية يتيح للقوات اللبنانية أن تقول إن اتفاق معرب كان خياراً صحيحاً، وأن وصول الرئيس القوي إلى رئاسة الجمهورية أحدثت فارقاً في معادلة الحكم والتوازن الوطني. ولكن لا يمكن للقوات أن تسترسل في هذا التقويم الإيجابي لأن اتفاق معرب تعرض لتكسر سريع في مصداقيته ومقوماته وأصبح يعطب أساساً عندما لم يترجم شراكة بين طرفيه في العهد الجديد. وفي موازاة التمسك الحاصل على مستوى الشراكة الوطنية (الإسلامية - المسيحية)، طرأ خلل على مستوى الشراكة المسيحية (قوات - تيار).

العام 2016 كان نقطة التحول الثانية (بعد العام 2005 تاريخ خروجه من السجن السياسي) في مسيرة سفير جعجع السياسية. في بدايات ذلك العام طوت القوات اللبنانية صفحة الخلاف المزمع مع التيار الوطني الحر. في نهايات صوتت للرئيس ميشال عون وأسهمت في وصوله إلى قصر بعيداً. إذا كان الفضل الأساسي في رئاسة عون يعود إلى حزب الله الأقوى على الأرض والذي ذهب في لعبة الفراغ الرئاسي والتعطيل والمرشح الوحيد حتى النهاية، فإن القوات اللبنانية هي التي كسرت حلقة المأزق الرئاسي وأوقفت عملية الدوران في الحلقة المفرغة، وأحدثت التحول الحاسم في مجرى الحركة. فمن دون سعد الحريري والصوت السني ما كان حزب الله قادراً على إبطال عون، ومن دون جعجع والنائب المسيحي الحليف ما كان الحريري ليحظ من سفة إلى أخرى ولم خيار فرنجية إلى خيار عون، مع العلم أن الحريري باعتقاده خيار فرنجية للرئاسة ومن دون التنسيق مع القوات وراء ظهره، هو الذي دفع جعجع إلى الرد باعتقاد خيار عون كخيار وحيد للرد والبقاء في المعادلة. أثمر اتفاق معرباً رئاسياً ووصول عون إلى رئاسة الجمهورية، أي الرئيس الذي يستند إلى تمثيل مسيحي و«شريعة شعبية» أولاً، والرئيس الذي يختاره ويسميه المسيحيون، وهذا ما يحصل لأول مرة منذ الطائف. وبدعما كان الرئيس «التوافقي» الثاني فتمثل في قانون الانتخابات الجديد الذي طالما سعى إليه المسيحيون وطلبوا به لتحسين التمثيل في الموازن، وتطبيق أفضل للطاقف والاقتراب ما أمكن من «المنصفة» الفعلية، وبالفعل حقق قانون التمثيل ممكن للمسيحيين، وكسر التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية الحزبين الأقوى على الساحة المسيحية وبفارق شاسع عن الأحزاب الأخرى، وبعد الانتخابات تشكلت أول حكومة بثقل مسيحي واضح كما ونوعاً، مع حيازة طرفي اتفاق معرب على نصف مقاعدها وحقائب وازنة، وهذا التغيير للموس في الوضعية المسيحية يتيح للقوات اللبنانية أن تقول إن اتفاق معرب كان خياراً صحيحاً، وأن وصول الرئيس القوي إلى رئاسة الجمهورية أحدثت فارقاً في معادلة الحكم والتوازن الوطني. ولكن لا يمكن للقوات أن تسترسل في هذا التقويم الإيجابي لأن اتفاق معرب تعرض لتكسر سريع في مصداقيته ومقوماته وأصبح يعطب أساساً عندما لم يترجم شراكة بين طرفيه في العهد الجديد. وفي موازاة التمسك الحاصل على مستوى الشراكة الوطنية (الإسلامية - المسيحية)، طرأ خلل على مستوى الشراكة المسيحية (قوات - تيار).

العام 2016 كان نقطة التحول الثانية (بعد العام 2005 تاريخ خروجه من السجن السياسي) في مسيرة سفير جعجع السياسية. في بدايات ذلك العام طوت القوات اللبنانية صفحة الخلاف المزمع مع التيار الوطني الحر. في نهايات صوتت للرئيس ميشال عون وأسهمت في وصوله إلى قصر بعيداً. إذا كان الفضل الأساسي في رئاسة عون يعود إلى حزب الله الأقوى على الأرض والذي ذهب في لعبة الفراغ الرئاسي والتعطيل والمرشح الوحيد حتى النهاية، فإن القوات اللبنانية هي التي كسرت حلقة المأزق الرئاسي وأوقفت عملية الدوران في الحلقة المفرغة، وأحدثت التحول الحاسم في مجرى الحركة. فمن دون سعد الحريري والصوت السني ما كان حزب الله قادراً على إبطال عون، ومن دون جعجع والنائب المسيحي الحليف ما كان الحريري ليحظ من سفة إلى أخرى ولم خيار فرنجية إلى خيار عون، مع العلم أن الحريري باعتقاده خيار فرنجية للرئاسة ومن دون التنسيق مع القوات وراء ظهره، هو الذي دفع جعجع إلى الرد باعتقاد خيار عون كخيار وحيد للرد والبقاء في المعادلة. أثمر اتفاق معرباً رئاسياً ووصول عون إلى رئاسة الجمهورية، أي الرئيس الذي يستند إلى تمثيل مسيحي و«شريعة شعبية» أولاً، والرئيس الذي يختاره ويسميه المسيحيون، وهذا ما يحصل لأول مرة منذ الطائف. وبدعما كان الرئيس «التوافقي» الثاني فتمثل في قانون الانتخابات الجديد الذي طالما سعى إليه المسيحيون وطلبوا به لتحسين التمثيل في الموازن، وتطبيق أفضل للطاقف والاقتراب ما أمكن من «المنصفة» الفعلية، وبالفعل حقق قانون التمثيل ممكن للمسيحيين، وكسر التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية الحزبين الأقوى على الساحة المسيحية وبفارق شاسع عن الأحزاب الأخرى، وبعد الانتخابات تشكلت أول حكومة بثقل مسيحي واضح كما ونوعاً، مع حيازة طرفي اتفاق معرب على نصف مقاعدها وحقائب وازنة، وهذا التغيير للموس في الوضعية المسيحية يتيح للقوات اللبنانية أن تقول إن اتفاق معرب كان خياراً صحيحاً، وأن وصول الرئيس القوي إلى رئاسة الجمهورية أحدثت فارقاً في معادلة الحكم والتوازن الوطني. ولكن لا يمكن للقوات أن تسترسل في هذا التقويم الإيجابي لأن اتفاق معرب تعرض لتكسر سريع في مصداقيته ومقوماته وأصبح يعطب أساساً عندما لم يترجم شراكة بين طرفيه في العهد الجديد. وفي موازاة التمسك الحاصل على مستوى الشراكة الوطنية (الإسلامية - المسيحية)، طرأ خلل على مستوى الشراكة المسيحية (قوات - تيار).

العام 2016 كان نقطة التحول الثانية (بعد العام 2005 تاريخ خروجه من السجن السياسي) في مسيرة سفير جعجع السياسية. في بدايات ذلك العام طوت القوات اللبنانية صفحة الخلاف المزمع مع التيار الوطني الحر. في نهايات صوتت للرئيس ميشال عون وأسهمت في وصوله إلى قصر بعيداً. إذا كان الفضل الأساسي في رئاسة عون يعود إلى حزب الله الأقوى على الأرض والذي ذهب في لعبة الفراغ الرئاسي والتعطيل والمرشح الوحيد حتى النهاية، فإن القوات اللبنانية هي التي كسرت حلقة المأزق الرئاسي وأوقفت عملية الدوران في الحلقة المفرغة، وأحدثت التحول الحاسم في مجرى الحركة. فمن دون سعد الحريري والصوت السني ما كان حزب الله قادراً على إبطال عون، ومن دون جعجع والنائب المسيحي الحليف ما كان الحريري ليحظ من سفة إلى أخرى ولم خيار فرنجية إلى خيار عون، مع العلم أن الحريري باعتقاده خيار فرنجية للرئاسة ومن دون التنسيق مع القوات وراء ظهره، هو الذي دفع جعجع إلى الرد باعتقاد خيار عون كخيار وحيد للرد والبقاء في المعادلة. أثمر اتفاق معرباً رئاسياً ووصول عون إلى رئاسة الجمهورية، أي الرئيس الذي يستند إلى تمثيل مسيحي و«شريعة شعبية» أولاً، والرئيس الذي يختاره ويسميه المسيحيون، وهذا ما يحصل لأول مرة منذ الطائف. وبدعما كان الرئيس «التوافقي» الثاني فتمثل في قانون الانتخابات الجديد الذي طالما سعى إليه المسيحيون وطلبوا به لتحسين التمثيل في الموازن، وتطبيق أفضل للطاقف والاقتراب ما أمكن من «المنصفة» الفعلية، وبالفعل حقق قانون التمثيل ممكن للمسيحيين، وكسر التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية الحزبين الأقوى على الساحة المسيحية وبفارق شاسع عن الأحزاب الأخرى، وبعد الانتخابات تشكلت أول حكومة بثقل مسيحي واضح كما ونوعاً، مع حيازة طرفي اتفاق معرب على نصف مقاعدها وحقائب وازنة، وهذا التغيير للموس في الوضعية المسيحية يتيح للقوات اللبنانية أن تقول إن اتفاق معرب كان خياراً صحيحاً، وأن وصول الرئيس القوي إلى رئاسة الجمهورية أحدثت فارقاً في معادلة الحكم والتوازن الوطني. ولكن لا يمكن للقوات أن تسترسل في هذا التقويم الإيجابي لأن اتفاق معرب تعرض لتكسر سريع في مصداقيته ومقوماته وأصبح يعطب أساساً عندما لم يترجم شراكة بين طرفيه في العهد الجديد. وفي موازاة التمسك الحاصل على مستوى الشراكة الوطنية (الإسلامية - المسيحية)، طرأ خلل على مستوى الشراكة المسيحية (قوات - تيار).

العام 2016 كان نقطة التحول الثانية (بعد العام 2005 تاريخ خروجه من السجن السياسي) في مسيرة سفير جعجع السياسية. في بدايات ذلك العام طوت القوات اللبنانية صفحة الخلاف المزمع مع التيار الوطني الحر. في نهايات صوتت للرئيس ميشال عون وأسهمت في وصوله إلى قصر بعيداً. إذا كان الفضل الأساسي في رئاسة عون يعود إلى حزب الله الأقوى على الأرض والذي ذهب في لعبة الفراغ الرئاسي والتعطيل والمرشح الوحيد حتى النهاية، فإن القوات اللبنانية هي التي كسرت حلقة المأزق الرئاسي وأوقفت عملية الدوران في الحلقة المفرغة، وأحدثت التحول الحاسم في مجرى الحركة. فمن دون سعد الحريري والصوت السني ما كان حزب الله قادراً على إبطال عون، ومن دون جعجع والنائب المسيحي الحليف ما كان الحريري ليحظ من سفة إلى أخرى ولم خيار فرنجية إلى خيار عون، مع العلم أن الحريري باعتقاده خيار فرنجية للرئاسة ومن دون التنسيق مع القوات وراء ظهره، هو الذي دفع جعجع إلى الرد باعتقاد خيار عون كخيار وحيد للرد والبقاء في المعادلة. أثمر اتفاق معرباً رئاسياً ووصول عون إلى رئاسة الجمهورية، أي الرئيس الذي يستند إلى تمثيل مسيحي و«شريعة شعبية» أولاً، والرئيس الذي يختاره ويسميه المسيحيون، وهذا ما يحصل لأول مرة منذ الطائف. وبدعما كان الرئيس «التوافقي» الثاني فتمثل في قانون الانتخابات الجديد الذي طالما سعى إليه المسيحيون وطلبوا به لتحسين التمثيل في الموازن، وتطبيق أفضل للطاقف والاقتراب ما أمكن من «المنصفة» الفعلية، وبالفعل حقق قانون التمثيل ممكن للمسيحيين، وكسر التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية الحزبين الأقوى على الساحة المسيحية وبفارق شاسع عن الأحزاب الأخرى، وبعد الانتخابات تشكلت أول حكومة بثقل مسيحي واضح كما ونوعاً، مع حيازة طرفي اتفاق معرب على نصف مقاعدها وحقائب وازنة، وهذا التغيير للموس في الوضعية المسيحية يتيح للقوات اللبنانية أن تقول إن اتفاق معرب كان خياراً صحيحاً، وأن وصول الرئيس القوي إلى رئاسة الجمهورية أحدثت فارقاً في معادلة الحكم والتوازن الوطني. ولكن لا يمكن للقوات أن تسترسل في هذا التقويم الإيجابي لأن اتفاق معرب تعرض لتكسر سريع في مصداقيته ومقوماته وأصبح يعطب أساساً عندما لم يترجم شراكة بين طرفيه في العهد الجديد. وفي موازاة التمسك الحاصل على مستوى الشراكة الوطنية (الإسلامية - المسيحية)، طرأ خلل على مستوى الشراكة المسيحية (قوات - تيار).

العام 2016 كان نقطة التحول الثانية (بعد العام 2005 تاريخ خروجه من السجن السياسي) في مسيرة سفير جعجع السياسية. في بدايات ذلك العام طوت القوات اللبنانية صفحة الخلاف المزمع مع التيار الوطني الحر. في نهايات صوتت للرئيس ميشال عون وأسهمت في وصوله إلى قصر بعيداً. إذا كان الفضل الأساسي في رئاسة عون يعود إلى حزب الله الأقوى على الأرض والذي ذهب في لعبة الفراغ الرئاسي والتعطيل والمرشح الوحيد حتى النهاية، فإن القوات اللبنانية هي التي كسرت حلقة المأزق الرئاسي وأوقفت عملية الدوران في الحلقة المفرغة، وأحدثت التحول الحاسم في مجرى الحركة. فمن دون سعد الحريري والصوت السني ما كان حزب الله قادراً على إبطال عون، ومن دون جعجع والنائب المسيحي الحليف ما كان الحريري ليحظ من سفة إلى أخرى ولم خيار فرنجية إلى خيار عون، مع العلم أن الحريري باعتقاده خيار فرنجية للرئاسة ومن دون التنسيق مع القوات وراء ظهره، هو الذي دفع جعجع إلى الرد باعتقاد خيار عون كخيار وحيد للرد والبقاء في المعادلة. أثمر اتفاق معرباً رئاسياً ووصول عون إلى رئاسة الجمهورية، أي الرئيس الذي يستند إلى تمثيل مسيحي و«شريعة شعبية» أولاً، والرئيس الذي يختاره ويسميه المسيحيون، وهذا ما يحصل لأول مرة منذ الطائف. وبدعما كان الرئيس «التوافقي» الثاني فتمثل في قانون الانتخابات الجديد الذي طالما سعى إليه المسيحيون وطلبوا به لتحسين التمثيل في الموازن، وتطبيق أفضل للطاقف والاقتراب ما أمكن من «المنصفة» الفعلية، وبالفعل حقق قانون التمثيل ممكن للمسيحيين، وكسر التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية الحزبين الأقوى على الساحة المسيحية وبفارق شاسع عن الأحزاب الأخرى، وبعد الانتخابات تشكلت أول حكومة بثقل مسيحي واضح كما ونوعاً، مع حيازة طرفي اتفاق معرب على نصف مقاعدها وحقائب وازنة، وهذا التغيير للموس في الوضعية المسيحية يتيح للقوات اللبنانية أن تقول إن اتفاق معرب كان خياراً صحيحاً، وأن وصول الرئيس القوي إلى رئاسة الجمهورية أحدثت فارقاً في معادلة الحكم والتوازن الوطني. ولكن لا يمكن للقوات أن تسترسل في هذا التقويم الإيجابي لأن اتفاق معرب تعرض لتكسر سريع في مصداقيته ومقوماته وأصبح يعطب أساساً عندما لم يترجم شراكة بين طرفيه في العهد الجديد. وفي موازاة التمسك الحاصل على مستوى الشراكة الوطنية (الإسلامية - المسيحية)، طرأ خلل على مستوى الشراكة المسيحية (قوات - تيار).